البرلمان يبدأ مناقشة مشروع قانون صندوق تنمية المهارات

المشروع بالتعديلات عليه يؤكد أن الصندوق يهدف إلى تنمية القدرات الفنية والمهنية والتطبيقية
المناقشات تؤكد تشجيع أصحاب العمل على المساهمة في إعداد البرامج التدريبية

صنعاء/سبأ:

بدأ مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مناقشته لمشروع قانون صندوق تنمية المهارات بناء على تقرير لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية.

وتطرق مشروع القانون بما طرحت حوله من تعديلات من جانب نواب الشعب إلى أن ينشأ بموجب مشروع هذا القانون صندوق تنمية المهارات يتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة وأهلية قانونية كاملة لتحقيق أهدافه وأن يكون المقر الرئيسي للصندوق في أمانة العاصمة صنعاء ويكون له فروع في محافظات الجمهورية تحدد مواقعها ونطاق اختصاصها المكاني ويصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الصندوق، بعد موافقة مجلس إدارة الصندوق ووفقاً لما تقتضيه الحاجة.

وأكد مشروع القانون بالتعديلات المطروحة عليه أهمية أن يهدف الصندوق إلى تحقيق تنمية القدرات الفنية والمهنية والتطبيقية وتعزيز المشاركة الفاعلة بين كافة القطاعات الاقتصادية لما من شأنه رفع مستوى الأداء الفني والتطبيقي في المؤسسات ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وكذا تنمية إنتاجية العمل في منشآت القطاع العام والمختلط والخاص بغرض دعم النمو والتطور الاقتصادي وتطوير مهارات القوى العاملة اليمنية وتحسين مستوى إنتاجها لرفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية إلى جانب المشاركة الفاعلة في تمويل تنمية مهارات القوى العاملة اليمنية.

وشددت مناقشات أعضاء مجلس النواب حول مشروع هذا القانون على ضرورة أن يمارس صندوق تنمية المهارات جملة من الاختصاصات أبرزها إجراء المسوحات اللازمة للتعرف على احتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة وتشجيع عملية تدريبها ودعم التدريب المهني والتطبيقي للعمال اليمنيين في مواقع العمل إلى جانب تمويل ودعم البرامج التدريبية للعاملين اليمنيين أثناء العمل ونشر الوعي بأهمية تنمية المهارات في تحسين مستوى إنتاجية ودخل صاحب العمل وتطوير الثقافة التدريبية في الجمهورية.

وأكدت المناقشات على تشجيع أصحاب العمل على المساهمة في إعداد البرامج التدريبية وتحديد احتياجاتهم التدريبية لرفع مستوى المهارات والكفاءات المطلوبة منهم بالإضافة إلى تدريب وتأهيل العمالة الماهرة غير المستقرة التي تعمل في السوق بالخبرة.

وألزم مشروع القانون صندوق تنمية المهارات بموافقة مجلس إدارته استخدام موارده في دعم قدرات معاهد ومراكز التدريب بالعاصمة التي تقوم بتنفيذ برامج مطلوبة من أصحاب العمل على أن يمول صندوق تنمية المهارات برامج تنمية المهارات للعاملين اليمنيين بنسبة يحددها مجلس إدارة الصندوق وفقا للأهداف التي أنشئ من أجلها الصندوق.

وكان المجلس قد استمع في سياق ذلك إلى رأي لجنة الشؤون الدستورية والقانونية حول مشروع القانون التي بينت في رأيها أن الحكومة قد هدفت من إعداد هذا المشروع البديل إلى منح الصندوق صلاحيات القطاع الخاص بغية النهوض به وتطوير أدائه ومنح الصندوق والعاملين فيه حقوقا وصلاحيات ووسائل تتفق وتتجانس مع أجهزة ومؤسسة القطاع الخاص بما يواكب سن تشريعات مرنة تحقق الأهداف المرجوة منها.

ويواصل المجلس مناقشته لمواد وأحكام هذا المشروع تباعا، فيما استمع المجلس إلى عدد من الأسئلة الاستيضاحية المقدمة من بعض أعضاء المجلس للرد عليها من قبل الوزراء المعنيين.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى احمد محمد الكحلاني ووزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور عمر إبراهيم حجري.

لدى مواصلته مناقشة مساهمة منظمات المجتمع المدني في التخفيف من الفقر

الشورى يستمع إلى مداخلات مسؤولي الجهات والصناديق والبرامج وجهودها في مكافحة الفقر

صنعاء/سبأ:

واصل مجلس الشورى مناقشاته لموضوع مساهمة منظمات المجتمع المدني في التخفيف من الفقر، في الجلسة التي عقدها أمس الإثنين برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس المجلس.

وخصصت جلسة أمس للاستماع إلى كلمات ومداخلات مسئولي الجهات والصناديق والبرامج التي أنشأتها الدولة في إطار خططها الرامية إلى التخفيف من الفقر، وتتوزع أدوارها بين دعم وتمويل المشاريع المدرة للدخل والمساهمة في شبكة الأمان الاجتماعي ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم وإسناد جهود التنمية الاجتماعية.

واستهل تلك المداخلات وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل علي صالح عبدالله، الذي قدم ورقة عمل موازية حول دور منظمات المجتمع المدني في التنمية وجهود مكافحة الفقر تضمنت معلومات ومؤشرات حول منظمات المجتمع المدني وأدوارها وواقعها الراهن وإسهاماتها في المجال، وذلك استنادا إلى المسوحات الميدانية التي أنجزت على مستوى البلاد.

وتحدث أمام المجلس مدير عام البرنامج الوطني للأسر المنتجة صالح حميد البعداني محيطا المجلس بالدور الذي يؤديه البرنامج منذ تأسيس أول مركز تابع له قبل ثلاثة وثلاثين عاماً، حيث يقوم البرنامج من خلال واحد وسبعين مركزاً بتدريب وتأهيل الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل على الحرف والمهارات المدرة للدخل.

وقدم مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية منصور القياضي ورقة ضمنها رؤية الحكومة في مجال الحماية الاجتماعية عبر الصندوق، استعرض فيها ظاهرة الفقر في اليمن، وأهم برامج ومكونات شبكة الأمان الاجتماعي، والفئات الاجتماعية التي يستهدفها صندوق الرعاية الاجتماعية وهم الفقراء والأشد فقراً في المجتمع.

وأوضح أن مجموع الحالات التي يرعاها الصندوق حتى 31 ديسمبر 2008 يزيد على مليون وسبعة وثلاثين ألف مستفيد يعيلون نحو أربعة ملايين وثلاثمائة واثنين وخمسين ألف فرد وبمبلغ ربع سنوي يصل إلى عشرة مليارات ومائة وواحد مليون ومائتين وأحد عشر ألف ريال أي بإجمالي يزيد على أربعين مليارا وأربعمائة مليون ريال سنوياً.

واستعرض نائب المدير العام لبنك التسليف التعاوني الزراعي أحمد المضواحي من جانبه، الأنشطة التي يقدمها البنك على المستويين المصرفي والزراعي ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر من خلال تبنيه لمشروع الصالح للتخفيف من الفقر وغيره من البرامج الأخرى المماثلة.

فيما أوضح مدير عام المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر أحمد محمد الزمزمي جانباً من النشاط الذي تؤديه المؤسسة، في تمويل المشاريع الصغيرة المتجهة لشريحة واسعة من الفقراء ومحدودي الدخل الذين يجدون في هذا التمويل وسيلة لتأمين مصدر دخل يحميهم من الفقر.

وقدم المدير التنفيذي لبنك الأمل محمد صالح أحمد الراعي نبذة عن البنك حديث العهد والذي بدأ نشاطه برأسمال يصل إلى خمسة ملايين دولار، واستطاع أن يقدم خدماته لنحو أربعة آلاف عميل من الفقراء ومحدودي الدخل، من خلال إتاحة الفرصة للتوفير عبر حسابات يفتحها البنك لهؤلاء الفقراء ومحدودي الدخل بمبالغ زهيدة لا تتعدى الألف ريال، ويواصل البنك تطوير نشاطه وتوسيع شبكته لتصل إلى عشرة فروع بحلول نهاية العام الحالي.

وتحدث أمام المجلس مدير عام مركز الدراسات والبحوث الصناعية زيد عبد الوهاب المؤيد، مستعرضاً أنشطة وزارة الصناعة والتجارة التي تخدم أهداف مكافحة الفقر وذلك من خلال العناية بالمشاريع الاستثمارية في مجال الصناعة وتأمين البنية التحتية لها ممثلة بالمناطق الصناعية، مبيناً أهمية الصناعات الصغيرة في التخفيف من الفقر، والدعم الذي يتلقاه هذا النوع من الصناعة من قبل الدولة، كما استعرض جملة الأنشطة والجهود التي تقوم بها وزارة الصناعة والتجارة في مجال التخفيف من الفقر.

من جانبه استعرض المدير التنفيذي لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين عبدالله أحمد الهمداني، جانباً من الأنشطة التي يقوم بها الصندوق ومن أهمها تقديم الخدمات الصحية والأجهزة التعويضية والأجهزة الكبرى والصغرى وزراعة القرنيات، شاملاً برعايته ستة وعشرين ألفا من ذوي الاحتياجات الخاصة، وعبر 104 من الشركاء الاجتماعيين من الجمعيات والمراكز.

وقال إن الدعم يشمل أيضاً مجالات التأهيل العلمي في مرحلة التعليم الأساسي وحتى الشهادات العليا.

واختتمت مداخلات الجهات باستعراض قدمه مدير مؤسسة اليتيم حميد زياد، أوضح فيه الخطط الموجهة نحو شريحة الأيتام التي تضم أكثر من أربعمائة وعشرين ألف يتيم على مستوى البلاد..مبيناً الخدمات التي يقدمها مركز رئيس الجمهورية لليتيم الذي يضم 17 ورشة تقدم المهارات المعرفية النظرية والتطبيقية للملتحقين بالمركز، وغيره من المراكز الموجودة في عواصم المحافظات.

هذا وسيواصل المجلس مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر جلسة أمس وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية الدكتور مطهر العباسي وعدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.

الحكم بإعدام ستة وحبس عشرة آخرين بين 8 - 15 عاما في خلية تريم الإرهابية

صنعاء/سبأ:

قضت المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بأمانة العاصمة صنعاء أمس بالإعدام حدا بحق ستة وحبس 10 آخرين من 8 إلى 15 سنة بينهم أربعة سوريين وسعودي واحد متهمين بالاشتراك في تكوين عصابة مسلحة استهدفت المنشآت الحيوية والسياح الأجانب في اليمن خلال العامين 2007 و2008م.

وقضى الحكم في الجلسة التي عقدت برئاسة القاضي محسن علوان بالإعدام حدا على كل من راوي حمد سالم بن سعدون الصيعري، وهيثم سعيد مبارك بن سعد، وخالد مسلم سالم باتيس، وسلطان على سليمان الصيعري، وعلي محسن صالح سعيد العكبري، وسعيد نايف سعيد سنكر.

كما قضى الحكم بالحبس 15 سنة لكل من محمد سعيد احمد باعويضان ومحمد عطية احمد الوهيبي «سوري» ومحمود احمد محمد درويش «سوري»، ومحمد خليل اسماعيل الشطي «سوري» وعبد الله علي صالح باوزير«سعودي»، والحبس 12 عاما لثلاثة متهمين هم عدنان خليل إسماعيل الشطي « سوري » وجمال عيسى صلاح بن علي جابر واحمد مطهر ابو بكر باغزوان، وحبس المتهم حسام محمد حسين الجاوي العمودي عشر سنوات، كما قضت المحكمة بحبس المتهم مسعد منصور بن ثابت النهدي ثماني سنوات.

واستندت المحكمة في قرارها إلى قيام المتهمين بأفعال إجرامية هدفت إلى مهاجمة الأجانب في الشركات وأماكن تجمعاتهم السكنية ومهاجمة السياح ، والمنشآت الحيوية والنفطية والمعسكرات والنقاط الأمنية وتعريض سلامة وأمن المجتمع للخطر، وتنفيذ عدة عمليات إرهابية في أكثر من محافظة يمنية خلال العام 2007 في حضرموت وعدن وصنعاء ومحافظات أخرى.

كما استندت في حيثيات حكمها إلى المستندات والوثائق واعترافات المتهمين في محاضر جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة التي أثبتت قيامهم أيضاً بمهاجمة مدرسة 7 يوليو للبنات بصنعاء المجاورة للسفارة الأمريكية والمجمع السكني في حدة والهجوم الإرهابي الذي استهدف السياح البلجيك بمديرية دوعن بمحافظة حضرموت في الـ18 من يناير 2008م والذي أودى بحياة سائحتين بلجيكيتين ويمني وإصابة يمنيين اثنين وبلجيكي.

وذكرت المحكمة في حيثيات الحكم أن المتهمين قاموا بالهجوم الانتحاري الذي استهدف معسكر قوات الأمن المركزي والأمن العام في سيئون في الـ 25 من يوليو 2008م والذي أدى إلى استشهاد جندي وإصابة 17 آخرين بينهم سبع نساء، ومهاجمة عدة نقاط أمنية في حضرموت وضرب أنبوب النفط في حضرموت واستهداف شركة نفط صينية في الخشعة، ومصفاة النفط في مدينة البريقة بعدن، والهجوم الإرهابي الذي استهدف مصلحة الجمارك بصنعاء في 30 أبريل 2008م وأدى إلى إلحاق خسائر مادية.